



مركز حماية: يطالب الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية بالكف عن الإعتقال على خلفية الانتماء السياسي، ويدعو للإفراج الفوري عن المعتقلة آلاء بشير.

يتابع مركز حماية لحقوق الإنسان بقلق شديد إعتقال الفتاة آلاء فهمي عبد الكريم بشير ٢٣ عاماً خريجة كلية الدعوة الإسلامية -قلقيلية، وذلك يوم الخميس الماضي الموافق ٢٠١٩/٥/٩م أثناء قيامها بتدريس علوم القرآن الكريم وأحكام التجويد في مسجد عثمان بن عفان بقرية جينصافوط التابعة لمحافظة قلقيلية غرب الضفة الغربية بعد مداهمة قوة من جهاز الأمن الوقائي للمسجد، وبحسب فريق الدفاع فإن آلاء بقيت معتقلة على نمة جهاز الأمن الوقائي حتى مساء يوم الأحد الموافق ٢٠١٩/٥/١١م ودون عرضها على النيابة للتوقيف حسب الأصول والقانون، كما منع فريق الدفاع من مقابلة وكيلته أو حضور الاستجواب الذي أجري في مقر إعتقالها وليس في سرايا النيابة.

مركز حماية يعتبر استمرار الأجهزة الأمنية بتطبيق سياسة الإعتقال على خلفية الانتماء السياسي يشكل خطراً حقيقياً على حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية وفي مخالفة واضحة للقانون الدولي لحقوق الإنسان سيما الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحديداً المواد (٩،١٩) التي منحت الأفراد الحق في حرية اعتناق الآراء دون مضايقة وحظرت التعسف في الاعتقال أو التوقيف إلا لأسباب نص عليها القانون ووفق الاجراءات المنصوص عليها فيه، كما يرى المركز أن هذا الإعتقال فيه مخالفة صارخة لمواد القانون الأساسي الفلسطيني وخصوصاً المادة ١٠ التي أضفت صفة الإلزام على حقوق الإنسان وحياته الأساسية، والمادة (١١) التي أكدت على الحرية الشخصية ولم تُجز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته إلا بأمر قضائي.

مركز حماية إذ يستهجن طريقة الإعتقال لفتاة آلاء في دار من دور العبادة ما يتطلب توافر حالة التلبس بجريمة متسائلاً ما الذي يمنع من استصدار مذكرة حضور من النيابة العامة، فإنه يسجل ويؤكد على ما يلي:

- ١- يدعو إلى الإفراج الفوري عن المعتقلة السياسية آلاء فهمي بشير من سجون جهاز الأمن الوقائي.
- ٢- يطالب النيابة العامة بوصفها الخصم الشريف والحارس الأمين المنوط به ضمان تطبيق الإجراءات القانونية السليمة، بأن تجري تحقيقاً عادلاً وشفافاً للوقوف على ما جرى واتخاذ ما يلزم لضمان حالة الحريات.
- ٣- يطالب بوقف استمرار الاعتقالات السياسية والإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين.

مركز حماية لحقوق الإنسان

٢٠١٩/٥/١٣